وجهة نظر في رقابة الكتّاب على الكتّاب

فوّاز حدّاد

ربما كانت تجربتي مع الرقابة وليدةَ سوءِ فهم متبادلٍ بيننا: من ناحيتي، جهلي حدودَ الممنوعات في الكتابة؛ ومن ناحيتهم، تجاهلهم متطلّباتِ الكتابةِ ذاتها. هذا أبسطُ مخرج لجعل الأمور بيننا مستقيمةً ومعمّاةً إلى حدٍّ ما. ولقد أَوْجزتُ الأمرَ في حديثٍ صحفيّ، عندما سُئلتُ عن أسباب منع روايتي **صورة الروائيّ**، بأنّ الرقيب حَمَّل الروايةَ أكثرَ ممّا تَحْتمل. وعلى الرُّغم من أنّ قولي هذا يَكْشف جزءًا طفيفًا من المشكلة، فإنّه يخفي الجزءَ الأعظمَ منها. فمشكلتي ليست في جهلي للحدود فحسب، وإنّما في جهلي أيضًا لممنوعاتٍ غيرِ معروفة إلا تحت عناوين عريضةٍ جدّاً تجعل الكاتبَ على خلافٍ في تفسيرها حتى مع نفسه ـ فما الحالُ مع تاريخ أصبح طويلاً من المنع، خفاياه تفوق ظواهرَه، وطَرأ عليه الكثيرُ من التقلّبات والتغييرات والتفسيرات المتناقضة والمختلفة، بحيث إنّ ما كان مسموحًا في الخمسينيّات بات ممنوعًا في التسعينيّات، وما كان مستهجَنًا في الستينيّات بات شيطانيّاً في الألفيْن؟!

تتناول شهادتي، هذه، الرقابةَ على الأعمال الأدبيّة الإبداعيّة التي يقوم بها اتّحادُ الكتّاب العرب، بصفته ممثِّلاً للأدباء، تحت شعار: «الدفاع عن حريّة الكاتب والكِتاب.» فبموجب هذا الزعم المعلَن يمارس الاتّحادُ «مهمتَه»: إذْ بدلاً من حماية الكاتب وحقِّه في التعبير من تسلّط السلطات، بأنواعها التشريعيّة والقضائيّة والتنفيذيّة والسياسيّة، يراقِبُ نتاجَه بواسطة قرّاء من الأدباء أنفسهم، هم أعضاء في الاتّحاد ـ وتلك مفارقةٌ أخرى، وهو عملٌ مأجورٌ يكلَّفون به، يَمْنحهم سلطةَ السماح أو المنع. ويُفترض بالرقيب قدرةُ الحكم على العمل الأدبيّ من جهة صلاحيّته الفنيّة والأدبيّة والأخلاقيّة والسياسيّة للنشر، بهدفِ حمايةِ ما يُسمّى بـ «المجتمع» ممّا يسمّى بـ «الأدب الرديء والمشبوه.» وضِمْن هذا التوجه يتصوّر المراقِبُ أنّ المجتمع كتلةٌ غامضة، تضمّ اتجاهاتٍ متنوعةً إلى درجة يشقّ حصرُها، أحدُها جمهورُ القرّاء الذي لا يَجْمع أفرادَه جامعٌ سوى معرفتهم بالقراءة، لا يميِّزون الغثَّ من السمين، وهم قابلون للإفساد. لذلك يبدو هذا العملُ التطوعيُّ من طبيعة الأمور، وليس أكثرَ من مبادرة وقائيّة لصيانة وحدة الدولة والمجتمع من أخطار الكتب.

ولا نريد القولَ إنّ الرقباء ليست لديهم هذه القدرةُ على الحُكْم المُنصِف، إذ لا علاقة للإنصاف بالرقابة. المطلوب من الرقيب أن يُدْرك التفرّعاتِ الناجمةَ عن العناوين الكبيرة للممنوعات، من إماطة اللثام عن «المخبَّأ» إلى تخمينٍ وتأويلِ المكتوب. عادةً ما يكون المراقِبُ مرنًا؛ فهو على استعداد للتكيّف مع الموجات الفنيّة الوافدة لإثباتِ أنّه على مستوى الحداثة المطلوبة، أو التلاؤم مع الموجات غير العقلانيّة من النكوص التراثيّ الخرافيّ والعقائديّ المتزمّت. وإذا كانت الرقابة لا تَعْتمد كثيرًا على ذائقة الرقيب الفنيّة وسويّته الأدبيّة وحسّه الاجتماعيّ، فإنّها تلحّ على الشأن السياسيّ (وهو الأهمّ) من ناحيةِ تتبُّع المتغيّرات السياسيّة كي يجد لها معادلاً رقابيّاً؛ أما إذا كان حزبيّاً فالممنوعات السياسيّة واضحة جدّاً أمامه.

على وزن هذه المقاييس وأسوأ، تمارَسُ عمليةُ الرقابة: فتتدخّل في العمل الأدبيّ قسرًا، وتقيِّمه بأمور راهنة أو عارضة تأتي من خارجه، وتبقى دخيلةً عليه باعتمادها معاييرَ غريبةً عن الكتابة، لا تمتّ إلى الأدب بصلة. فالرقباء يلعبون دورَ شرطةِ آدابٍ وأخلاقٍ وعقائدَ ورؤًى وأحلامٍ وضمير. علاوةً على أنّهم أصحابُ أمزجة سيِّئة أنًا، وسلطويّةٍ أنًا آخر. كما أنّهم، أسوةً بغيرهم من البشر، يَحْقدون ويَحْسدون ويغارون ويتوعّدون ويهدِّدون ويَحْملون

روايتي، كما قدَّرَ الرقيب، «غير مطابقة» للرواية الرسميّة

الضغائنَ لكلِّ مَنْ يحاول الاعتراضَ على سلطاتهم. وفي المقابل، يلجأ الكُتَّابُ إلى الترميز كحيلة شائعة للنجاة من الرقباء. وقد يَكْتبون عن بلادٍ لا وجود لها، وزمانٍ غيرِ زماننا، وأحداثٍ لم تقع، وشخصيّاتٍ غريبة وعجيبة على أساس أنَّ لها مشابهاتٍ في الواقع. غالبًا لا تجوز على الرقابة هذه الحِيَل. ورغم أنّ هذه الأخيرة جدَّدت الأساليبَ الأدبيّةَ وطوّرتْها، وأصبحتْ واحدةً من الآليّات الدفاعيّة التي ينتهجها الكتّابُ، فإنّها استُهلكتْ وباتت ـ مثلها مثل الرقابة ـ عبئًا على الكتابة، ومشكلةً أدبيّةً وضَعَتْ عمليةَ الكتابة في صورةٍ مواربة ومعقّدة وأَفقدتْها حريّتَها كأداةِ تعبيرٍ غيرِ موجَّهة أو معطَّلة أو مخادعة أو ملفّقة. فعلى الكاتب ألاّ يَحْسب حسابًا إلا لرؤيته، وليس مضطرّاً على الدوام إلى إضافة ألعاب تحوّل العمليّةَ الإبداعيّةَ إلى طريق مسدود من تحايلاتٍ لها أوّل ولها آخر.

◆ ◆ ◆

تجربتي مع الرقابة قد لا تكون شاملةً أو غنيّةً بالدلالات، لكنّها تَسْمح بإلقاء قليل من الضوء على المنع الذي تعرّضتْ له روايتي **صورة الروائيّ**. في عملي هذا، حاولتُ قراءةَ العقود التاريخيّة الممتدّة من الثلاثينيّات إلى منتصف السبعينيّات في القرن الماضي، بحيث شكّلتْ هذه القراءةُ داخل البناء الروائيّ خطّاً من الأحداث يغطّي الخلفيّةَ الزمانيّةَ بأكثر من قراءةٍ واحدةٍ للعقود الماضية. وقد سمحتْ روايتي بقراءات متعدّدة بحكم بنيانها المركّب على وجهات نظر متعددة ومختلفة، كانت أحيانًا على تضادّ مع وجهة نظري، ولكنّي كنتُ أُثبتُها لأنّه لا يحقّ للكاتب الحَجْرُ على تجارب شخصيّاته وحيواتهم إرضاءً لصيغ متعارفٍ عليها أو مفروضة. أمّا بتقدير المراقِب فكانت روايتي غيرَ مطابقةٍ للرواية التاريخيّة الرسميّة، وكأنّما هناك روايةٌ موثوقةٌ ومعتمَدةٌ لا يجوز المساسُ بها في أوساط المؤرّخين السياسيّين. وربما كانت غيرَ مطابقة للرواية الرسميّة لاحتواءِ روايتي على غمزٍ إيديولوجيّ (!)، وعلى أشياء أخرى من هذا النمط ممّا لا علاقةَ له بالعمل الروائيّ.

الأمر، باختصار، أنّ الفترة التي تناولتْها روايتي، وبعضَ الشخصيات التي قاربتْها، تُعتبر من الخطوط الحمراء المحظَّرِ الاقترابُ منها. أيجب هنا أن نلوم المراقِبَ، وهو حزبيّ تقدميّ، في اختراع المبرِّرات والشواهد، من أجل منع الرواية؟! لا، فهو قد أدّى واجباته الحزبيّة، وأعْلم أنّ الأفضليّة هي لرؤية حزبه التقدُّميّة، وما عداها رجعيّ ومزوَّر. لكنْ يجب أن نلومَه لأنّه يمارس عملَه بصفته **ناقدًا أدبيّاً** صنْعَتُهُ الأدبُ، لا بصفته الحزبيّة. وإذا كان ثمة من ضمير سياسيّ، فهناك في المقابل ضمير أدبيّ. فهل يحقّ للسياسة محاكمةُ الأدب؟!

لا يزدهر الأدبُ إلاّ في جوّ من الحرية، وأَعتقد أنّ أروع الأعمال الأدبيّة يستطيع رقيبٌ صغيرٌ القضاءَ عليها بالمنع والتغييب والحرق. لا ينبغي التفاؤلُ ولا التعويلُ على قدرة الأدب العظيم على الدفاع عن نفسه، أمام ضراوة التجاهل والخنق والتعتيم. هناك الكثير من الأعمال الكبيرة انتظرتْ عشراتِ السنين ريثما تَهَيَّأ لها ظَرْفٌ من الحريّة كي تَظْهر إلى الوجود. إنّ أدبنا يعاني الكثيرَ من الغُبن، من جرّاء رقباء لو كانوا فعلاً أدباء ونقّادًا يحترمون مهنَهم لاعتذروا عن هذه المهمّات التي ليس لها اسمٌ آخرُ غيرُ وأد الكتابة. وبالمقارنة مع غيرنا، نجد أنّهم في بلدان أخرى يحتفون بأدبائهم بعشرات الجوائز، ويعتقدون أنّ الأدب هو خيرُ ممثِّل للبلد، وأنّ الأدباء هم الوجهُ الناصعُ لحضارة بلدانهم وتقدُّمها. أما في بلداننا، فيتفنّنون في تحطيم الكاتب وإذلاله، أو تغييبه وتغييبِ أعماله، والسخريةِ منه أو الحَجْر عليه، أو على الأقلّ إرساله إلى النسيان. إنّ سورية تستحق شيئًا أفضلَ من هؤلاء الذين مهما كانت مبرِّراتُهم فلن ترقى إلاّ إلى أسوأ أنواع اللامبالاة.

يَمْنحنا الاختلافُ في الرأي ثراءً في الفكر والإبداع. أليس من سخرية الثقافة والمثقفين أن نتوجّه بهذا الكلام إلى أشباهنا، لا إلى العوامّ من الناس؟! ولكي يحصل ما سوف يحصل في يوم قادم، فإنّه لا مفرّ من الكتابة كما أَردنا أن نَكْتب، وأن نرميَ بالمسموح والممنوع خلف ظهرنا. فنحن نَعْرف أنّ الشعارات وتعليماتِ الرقابة تَقْبع على هامش الحياة وضدّها. إنّ ضمير الكاتب أكثرُ تشدُّدًا من كلّ هذه المحرّمات المخيفة والانتهازيّة، ومن كلّ ذلك الكذب والرياء. كما أنّ عمل الكاتب أعمقُ من هذه الامتثاليّات الفجّة والفوريّة لسلطةٍ أو حزبٍ، أو ما يروق البعضَ أو لا يَرُوقهم. ففي عمل الكاتب نوعٌ من البرود والقسوة والإيمان، وفيه نوعٌ من الإخلاص... لجوهر الإنسان والحياة.

دمشق

فوّاز حدّاد

روائيّ وقاصّ سوريّ. من أعماله: **الرسالة الأخيرة** (مجموعة قصصيّة)، والروايات التالية: **موازييك دمشق ٣٩**، و**تياترو ١٩٤٩**، و**صورة الروائيّ** (وهي موضوع الشهادة أعلاه)، و**الضغينة والهوى**، و**الولد الجاهل**.